«كيبكو» تشتري عقاراً من بنك الخليج بـ 90 مليون دينار

أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) عن قيام شركة الأنصار المتحدة العقارية، التابعة للمجموعة، بإتمام شراء عقار «أرض خباري» من بنك الخليج، بقيمة 90 مليون دينار. وقالت «كيبكو» في بيان للبورصة الكويتية، إن العقار الذي تم شراؤه بمساحة 231,803 أمتار مربعة، وذلك ضمن استراتيجية المجموعة في تنويع استثماراتها. وأوضحت الشركة أن بنك الخليج قد قام باستيفاء كامل الإجراءات المطلوبة لتملك العقار المشار إليه. وأفادت «كيبكو» بأن عملية الشراء ليس لها أثر جوهري على البيانات المالية المجمعة لشركة مشاريع الكويت القابضة. من جانبه، قال بنك الخليج في بيان منفصل للبورصة انه لا يوجد أثر مالي جوهري على المركز المالي للبنك نتيجة بيع العقار الواقع في منطقة الفحيحيل (مشروع خباري)، حيث ان سعر البيع لم يختلف بشكل مادي عن القيمة الدفترية للأرض كما بتاريخ تحويل الملكية.

في مقابلة مع مجموعة «اوكسفورد بيزنس غروب»: قرارات البنك حافظت على بيئة اقتصادية صحية مواتية للاستثمار الأجنبي

الهاشل: «المركزي» يلعب دوراً رئيسياً لضمان الاستقرار النقدي والمالي

إعداد: محمود عيسى

قال محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل إن البنك أبقى على أسعار الفائدة عند أدنى مستوى ممكن، وذلك للمساعدة في دعم نمو الائتمان في القطاع غير النفطي بالاقتصاد الكويتي، حيث تم رفع سعر الفائدة في 2017 مرة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس، وذلك رغم رفع مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي للفائدة 3 مرات.

حديث الهاشل جاء في سياق الاجابة عن سؤال حول الطرق التي يمكن أن تحفز السياسة النقدية وتشجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وذلك في مقابلة مع مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب البريطانية، على هامش تقرير الكويت 2018 الذي اصدرته المجموعة مؤخرا.

وأضاف: «لقد قمنا برفع سعر الخصم مرة أخرى بمقدار 25 نقطة أساس في مارس 2018 ليصل إلى 3٪. ومع ذلك، فقد كنا نهدف لضمان بقاء الدينار مصدرا جاذبا للمدخرات المحلية، وبشكل عام، كان نهجنا هو تشجيع نمو الائتمان، وخاصة في قطاع الأعمال الإنتاجية».

د.محمد الهاشل

أسعار الفائدة

وحول تقييمه للتحديات التي تواجه إدارة أسعار الفائدة على المدين القصير والمتوسط، قال الهاشل: «عندما نضع أسعار الفائدة، نحاول تحقيق توازن بين نمو الاقراض للقطاع الخاص والحفاظ على جاذبية الدينار كمصدر للمدخرات المحلية، ولا شك أن هذه المهمة صعبة للغاية عندما تختلف ظروفنا الاقتصادية المحلية عن تلك الخاصة بشركائنا التجاريين الرئيسيين أو بعض الاقتصادات الأكثر تقدما في العالم».

فعلى سبيل المثال، بما أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة يواصل رفع معدلات الفائدة، فإن عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يسمح بتوسيع الهوامش بين المعدلات المحلية والدولية على نحو يخلق ضغوطا على العملة المحلية.

ولقد حاولنا التخفيف من هذا الأمر مع ضمان الوصول إلى الائتمان بأسعار معقولة، عن طريق تخطي اثنين من آخر ثلاث زيادات في سعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في عام 2017.

العملات الافتراضية

وعن رأيه في كيفية استخدام العملات الافتراضية وتأثيرها على البنوك، قال الهاشل إن اختراعات مثل بيتكوين برزت فقط في المجالات الخاصة، كما ان استخدامها يبقى محدودا وقيمها متقلبة، وليس لهذه العملات في الوقت الحاضر تأثير يذكر على إدارة السياسة النقدية أو حتى على الاستقرار المالي.

ومع ذلك، فإن الوضع سيكون مختلفا إذا بدأت البنوك المركزية نفسها بإصدار شهادات لهذه العملات. وقد قامت بعض البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة، مثل البنك المركزي الأوروبي وبنك كندا، باستكشاف إمكانية إصدار عملات افتراضية، ولكن لم يتم إنجاز أي شيء ملموس حتى الان.

وإذا قررت البنوك المركزية إصدار عملات مشفرة، فمن المؤكد أنها ستغير السياسات النقدية وأهدافها. ومن ذلك على سبيل المثال، تبني تعريفات جديدة للمجاميع النقدية المبتكرة.

تباطؤ التضخم

وعن بعض العوامل المساهمة في الانخفاض الأخير في معدلات التضخم، قال الهاشل ان التضخم تباطأ بشكل ملحوظ في عام 2017 ليصل في المتوسط 1,5٪ خلال العام المذكور. وكان السببان الرئيسيان لانخفاض معدل التضخم هما ضعف أسعار الغذاء والسكن.

وقد أدى تباطؤ النمو في سوق العقارات، الذي كان سببه جزئيا زيادة المعروض من المباني الاستثمارية وارتفاع معدلات العقارات الشاغرة، إلى انخفاض عائدات الإيجارات الذي ساهم في تراجع التضخم إلى جانب انخفاض أسعار المواد الغذائية.

الاستثمار الاجنبي

وردا على سؤال حول نوعية التدابير التي يمكن تقديمها للمساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل، قال محافظ بنك الكويت المركزي ان هناك عددا من العوامل كالمناخ الاستثماري العام، وتوافر المشاريع المناسبة وسهولة ممارسة الأعمال، وهي عوامل حاسمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناء على ذلك، فقد اتخذت الهيئات الحكومية المعنية، بما في ذلك هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت، الخطوات اللازمة للمساعدة في تحويل الكويت الى وجهة مفضلة في العالم للاستثمار الأجنبي المباشر.

وختم الهاشل بالقول ان بنك الكويت المركزي لعب من جانبه دورا رئيسيا في ضمان الاستقرار النقدي والمالي في البلاد، وبالتالي الحفاظ على بيئة اقتصادية صحية مواتية للاستثمار الأجنبي.

- أبقينا الفائدة عند الحد الأدنى لتعزيز نمو الإقراض بالقطاعات غير النفطية
- نستهدف ضمان بقاء الدينار الكويتي مصدراً جاذباً للمدخرات المحلية
- عدم مجاراة رفع الفائدة يوسع الهوامش بين المعدلات المحلية والدولية ويضغط على الدينار
- استخدام «البيتكوين» يبقى محدوداً.. ولا يؤثر على إدارة السياسة النقدية
- إصدار البنوك المركزية عملات مشفرة سيغير السياسات النقدية وأهدافها
- تباطؤ نمو سوق العقارات ساهم في تراجع التضخم بالكويت إلى 1,5٪

مبنى البنك المركزي

منها «زين» و«الجزيرة»

رغم محدودية «الخاص».. الكويت أنتجت شركات عملاقة

استعرضت مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب الجهود الحكومية الكويتية الرامية الى تنويع الاقتصاد الكويتي بعيدا عن الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل، بالإضافة إلى تشجيع الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

وقالت المجموعة في تقريرها تحت عنوان «الكويت 2018»، ان الكويت باعتبارها عضوا في كل من منظمة «أوبيك» ومجلس التعاون الخليجي فإنها تتمتع بالعديد من العلاقات الإستراتيجية، كما أنها تعتبر الدولة الأكثر ديناميكية من الناحية السياسية في الخليج.

وأضافت المجموعة البريطانية المتخصصة بالاستشارات والإعلام والنشر، انه من خلال استمرار جهودها للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية، فان الكويت تضفي زخما على العديد من مشاريع البنية التحتية الكبرى، حيث من المقرر أن تدمج المشاريع المدرجة في الكويت بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي.

الخطط التنموية

وتستمد الكويت قوتها الاقتصادية إلى حد كبير من احتياطياتها النفطية الكبيرة، والتي تعادل أكثر من 101,5 مليار برميل، مع تحديد الحكومة هدفا للإنتاج يبلغ 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020، مقارنة بالمستوى الحالي البالغ 2,83 مليون برميل يوميا.

وقد أمد النفط عمليات التنمية بالدعم القوي منذ الحرب العالمية الثانية، وبدأ إنتاج النفط يضطلع بدور رئيسي في الاقتصاد الكويتي بعد تأميم قطاع النفط في عام 1975، ونظرا لان عائدات النفط تساهم بما يزيد على 60٪ من إجمالي الناتج المحلي و95٪ من الصادرات وفقا لمكتب الإحصاء المركزي، فقد لعبت دورا مهما في التمويل العام القوي وفوائض الميزانية السنوية المتتالية وتطوير نظام الرفاه الاجتماعي السخي.

وبالرغم من أن القطاع الخاص لعب دورا محدودا نوعا ما في التوسع الاقتصادي في أواخر القرن العشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحالي، فقد أنتجت الكويت عددا من الشركات الناجحة عالميا، مثل شركة الاتصالات العملاقة «زين» وشركة طيران الجزيرة منخفضة التكلفة. كما تواصل الكويت برنامج التنويع الاقتصادي لإطلاق القطاع الخاص من خلال تعزيز مشاريع البنية التحتية.

وفي فبراير 2015 اقر مجلس الأمة خطة التنمية الخمسية البالغ قوامها 155 مليار دولار، وهي الخطة الحكومية لتعزيز دور الدولة كمركز للخدمات المصرفية والتجارية في منطقة الخليج بحلول عام 2020.

ومع وجود خطط لتطوير البنية التحتية واتساع الاستثمارات في بناء المرافق والبنية التحتية، فقد شهدت الحكومة أكثر من 500 مشروع تم ترشيحها في إطار برنامج التنمية المحلية، هذا يمكن أن يكون بمنزلة حافز لاستعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص، وكذلك تلبية متطلبات الإسكان المتزايدة.

وبالنظر إلى انخفاض أسعار النفط التي سادت في السنوات الأخيرة، تأتي المبادرات التي حددتها خطة التنمية في وقت حاسم من حيث تعزيز القدرة التنافسية للدولة كوجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

النمو في الآونة الأخيرة

وقد استمد الاقتصاد الكويتي قوة نموه كما سلف من تنامي الواردات النفطية، وشهدت الكويت استقرارا كبيرا وازدهارا متزايدا خلال العقدين الماضيين بعد حرب الخليج، غير ان التنمية الاقتصادية والصناعية لاتزال إلى حد كبير خاضعة لسيطرة الدولة.

وسارت الخطة الخمسية التي أطلقت عام 2015 لتكمل مسيرة الخطة السابقة، حيث تم تقديم أكثر من 500 مشروع لتطوير البنية التحتية والمرافق والإسكان مع تحسين الخدمات الأخرى الرامية لتعزيز طاقة القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن تقدم الخطط الرئيسية كان يشكل تحديا في الماضي، حيث تم تنفيذ 421 مشروعا من خطة التنمية الوطنية السابقة، فقد واصلت الحكومة الاستثمار بكثافة في مشاريع البنية التحتية الرئيسية. وأتاحت إيرادات النفط إنشاء نظام رعاية شامل.

وهذا يأتي بعدد من التحديات التي تسعى السلطات إلى معالجتها، وليس أقلها التضخم الذي يعززه الإنفاق الحكومي. كما أن عبء الدين العام المتنامي يثير القلق أيضا، حيث حذر صندوق النقد الدولي في عام 2012 من أنه استنادا إلى توقعات الإنفاق، سيتم إنفاق الإيرادات النفطية بالكامل بحلول عام 2017، ما يمنع أي مدخرات مستقبلية.

المصادر الطبيعية

وفي حين لاتزال احتياطيات الكويت النفطية وفيرة، إلا انه في ضوء وصول حقولها النفطية الى مرحلة النضوج، فقد أصبح من الصعب استخراج مخزونها من النفط، وقد تراجعت مستويات الإنتاج بصورة شكلت ضغطا على الاقتصاد. ومع ذلك، فإن خطط زيادة الإنتاج إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2020 ستتطلب تحسينات كبيرة في البنية التحتية، وهو جانب أساسي من عناصر خطة التنمية الوطنية وتستضيف الكويت أيضا عددا من شركات تصنيع الاسمنت التي تستخدم الموارد المحلية، كما تدعم المياه الإقليمية الساحلية بنجاح صناعة صيد الأسماك المحلية الصغيرة نسبيا.

الكويت الدولة الأكثر ديناميكية سياسياً في الخليج

عبء الدين العام المتنامي يثير القلق.. فالإيرادات النفطية تُستنفد بالكامل

الاقتصاد الكويتي يستمد قوته من الاحتياطيات النفطية البالغة 101,5 مليار برميل

تقديم الفرص الاستثمارية من خلال الطرح الديناميكي

«هيئة تشجيع الاستثمار»: إنجازات الكويت الحديثة تقوم على 7 ركائز

قال مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر (KDIPA) الشيخ د.مشعل الجابر ان الكويت تواصل تقديم العديد من الفرص الاستثمارية من خلال طرحها الديناميكي للمشاريع في قطاعات رئيسية مثل الطاقة والنفط والغاز وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة والتنمية الحضرية والنقل والخدمات اللوجستية وغيرها.وكان الشيخ د.مشعل يتحدث في مقابلة مع مجموعة أوكسفورد بيزنس غروب للإعلام والنشر، حيث قال إنه قد تم تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية الرئيسية في هذه القطاعات في الحدث الترويجي الرئيسي الذي قامت به KDIPA في طبعته الثانية ـ تحت اسم منتدى الاستثمار الكويتي (KIF 2018) ـ والذي كشف النقاب عن مشروع تطوير بوابة شمال الخليج بتكلفة تبلغ مليارات الدولارات والذي يضم مشروع مدينة الحرير وسيوفر المزيد من الإمكانات الاستثمار في قطاعات السياحة والضيافة والترفيه، بالإضافة إلى الارتباط بمبادرة الحزام والطريق في الصين والتي سوف تمتد إلى الدول المجاورة في المنطقة ودول الخليج الأخرى، والتي تربط الكويت بآسيا الوسطى، وعبر آسيا إلى بقية العالم. وقد تم تسليط الضوء على إنجازات الكويت الجديدة في سبع ركائز: الحكومة الفعالة، اقتصاد متنوع ومستدام، بنية تحتية عالية الجودة، المجتمعات الحية المستدامة، الرعاية الصحية الجيدة، رأس المال البشري المبدع، والمركز البارز على المستوى الدولي. وانسجاما مع الاتجاهات العالمية، التزمت الكويت بالاستثمار بشكل أكبر في مجالات الطاقة المتجددة، والمدن الذكية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات القائمة على الابتكار، ورعاية التجمعات التنافسية في هذه القطاعات، وتمهيد الطريق أمامها لتصبح اقتصادا قائما على المعرفة، مدفوعا بقطاعها الخاص والشباب الموهوب.

وفي يناير 2018، أشاد صندوق النقد الدولي بالجهود التي بذلتها الحكومة مؤخرا لتبسيط الإنفاق الحالي وتنويع الإيرادات وتحسين مناخ الأعمال، ما يبعث برسالة إلى مجتمع الأعمال العالمي حول جاذبيتها كمركز استثماري. وردا على سؤال حول كيفية تطوير السياسة لتشجيع الاستثمار طويل الأجل ونمو القطاع الخاص، قال الشيخ د.مشعل الجابر إن مناخات الاستثمار والأعمال في الكويت كانت تتخذ مسارا ثابتا يعكس التزام الحكومة وجديتها لتحسين بيئة أعمالها وتعزيز الشفافية من خلال تنفيذ الإصلاحات المطلوبة والاستفادة من المعاملات والخدمات والروابط الإلكترونية وغيرها. وختم الشيخ مشعل حديثه بالقول إن الهيئة ماضية في تعزيز دورها للدعم من خلال توفير قناة مباشرة ودعم مستمر عبر سلسلة من الحوارات المفتوحة بين القطاعين العام والخاص لتحديد العقبات المحتملة، وتلقي الاقتراحات ومعالجتها بشكل يتسم بروح التعاون.

وعلاوة على ذلك، تتبنى الهيئة نموذجا للتيسير الكامل يعتمد على خدمات المستثمرين لتشجيع الاحتفاظ بالأعمال وتوسيعها، مشيرا الى أن هدف هذه المبادرات التأكيد على أن الكويت تسير في الاتجاه الصحيح مع الإصلاحات التي وضعت لدعم الأهداف التنموية، لاسيما لتعزيز التنويع الاقتصادي وتأمين مستقبل مزدهر.

الشيخ د.مشعل الجابر